

مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية

دكتور محمد محروس اسماعيل

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد بكلية التجارة

جامعة الاسكندرية

مقدمة :

تعانى الكثير من البلدان النامية في الوقت الحاضر من مجموعة من المشاكل أهمها : السكان ، الغذاء ، ادارة التنمية الاقتصادية ، الديون الخارجية ، الطاقة . وكل دولة نامية تعاني من أكثر من مشكلة من هذه المشاكل في وقت واحد . وبعض الدول سيئة الحظ تعاني من شبح هذه المشاكل كلها في آن واحد . وقد أخذت هذه المشاكل في الظهور بصورة كبيرة خلال السبعينيات .

ومن الجدير بالذكر فان هذه المشاكل تكاد تكون كلها متصلة ببعضها . فمثلا يؤدي ازدياد معدل النمو السكاني لفترة طويلة من الزمن الى ظهور فجوة غذائية وزيادة الاعتماد تدريجيا على استيراد الغذاء الى درجة تصبح معها الدولة معتمدة بصورة كبيرة على الغذاء المستورد من الخارج . ويؤدي هذا العامل الى ازدياد العجز في موازين مدفوعات الدول النامية . كذلك أدى ارتفاع أسعار البترول في عام ١٩٧٤/٧٣ والأعوام التالية الى زيادة فاتورة الواردات من الطاقة بالنسبة لمعظم البلدان النامية . وقد أدى هذا العامل أيضا الى زيادة واضحة في العجز في موازين مدفوعات الدول النامية . كذلك فان سوء الادارة الاقتصادية في الكثير من البلاد النامية قد أدى الى انخفاض معدل النمو الاقتصادي وانخفاض معدل نمو الصادرات وشيوع نوع من عدم الاستقرار في السياسات الاقتصادية المختلفة . وقد أدى ذلك الى ازدياد حدة المشكلات الاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية .

وقد تمخضت كل المشكلات الاقتصادية المختلفة السابق ذكرها : السكان ، الغذاء ، الطاقة ، الأداء الاقتصادي ، الى ازدياد حدة مشكلة الديون الخارجية لهذه البلدان . كذلك فان هناك مجموعة من العوامل الخارجية ساعدت على تعميق حدة مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية .

ويهدف هذا البحث الى استعراض مشكلة الديون الخارجية الخاصة

بالبلدان النامية وخاصة الدول النامية غير البترولية وذلك خلال الفترة ٧٣ - ١٩٨٣ .. وذلك على النحو التالى :

- تطور مشكلة الديون الخارجية .
- اسباب تفاقم مشكلة الديون الخارجية .
- علاج المشكلة .
- الخاتمة .

ونأمل أن يكون هذا البحث اضافة جديدة في هذا الموضوع الهام وخاصة في الظروف الحاضرة التى تمر بها البلدان النامية .

اولا - تطور مشكلة الديون الخارجية :

اخذت مشكلة الديون الخاصة بالدول النامية - وخاصة الدول غير البترولية - في التفاقم خلال عقد السبعينيات . ويبين جدول (١) أن اجمالى ديون هذه البلاد قد أخذ في التزايد بمعدل ١٨ ٪ سنويا وذلك من ٢٨.٣ بليون دولار الى حوالى ٥٦.٠ بليون دولار عام ١٩٨١ . ويقدر أن يكون قد وصل الى ٧١١ بليون دولار عام ١٩٨٤ . أى أن ديون العام الأخير أصبحت تساوى ٢ مرة حجم الديون في عام ١٩٧٧ ، أى قبل ٧ سنوات فقط . وهذه تعتبر زيادة ضخمة في فترة قصيرة من الزمن . ويذكر أيضا أن حجم هذه الديون قد زاد بمقدار خمس مرات خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٣ .

ومن الملاحظ أن معظم الديون المذكورة تخص عددا محدودا من الدول النامية كبار الدول المقرضة *major borrowers* ويقدر عددها بـ ٢٥ دولة . وهى دول تتميز بوفرة مواردها الطبيعية وكذلك تسوافر الضمانات الكافية لديها . كما أنها تحصل على معظم قروضها من البنوك التجارية . وقد بلغ نصيب كبار الدول المدينة من اجمالى القروض ٦٠.٧ بليون دولار عام ١٩٨٣ ، وهو ما يعادل حوالى ٨٠ ٪ من اجمالى ديون البلدان النامية ، في السنة المذكورة . هذا وقد كان نصيب كبار الدول المدينة ١٢٦ بليون دولار فقط عام ١٩٧٣ . ويلاحظ أن الدول العشر الرئيسية في الاقتراض تصل قروضها الى أكثر من نصف حجم قروض الدول النامية . وأن الخمس دول الرئيسية تصل قروضها الى أكثر من ثلث حجم قروض الدول النامية .

وتأتى على قائمة الدول المدينة دول امريكا اللاتينية وخاصة البرازيل والمكسيك والأرجنتين وفنزويلا (٤٤ ٪) تليها الدول الآسيوية (٢٥ ٪) فالدول الأفريقية (١٠ ٪) فالدول الأوروبية (١١ ٪) ، وأخيرا دول الشرق الأوسط النامية من غير الدول النامية البترولية (٨ ٪) .

جدول (١)
ديون البلاد النامية غير البترولية في الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٤
(بليون دولار)

	٨٤	٨٣	٨٢	٨١	١٩٨٠	٧٩	٧٨	٧٧
إسسال الديون	٧١٠,٩	٦٦٨,٦	٦٣٣,٣	٥٥٩,٢	٤٧٥,٢	٣٩٥,٣	٣٣٤,٣	٢٨٠,٣
ديون قصيرة الأجل	٨٨,٢	١٠٢,٢	١٢٥,١	١٠٣,٦	٨٤,٥	٥٩,١	٥١,٦	٤٣,٢
ديون طويلة الأجل	٦٢٢,٨	٥٦٦,٤	٥٠٨,٢	٤٥٥,٦	٣٩٠,٨	٣٣٦,٢	٢٨٢,٧	٢٣٧,٢
حسب نوعية الدين (ديون طويلة الأجل فقط)								
حكومات ومنظمات دولية	٢٣٥,٥	٢١١,٩	١٨٥,٣	١٧٠,٢	١٥٣,٢	١٣٣,٤	١١٦,٣	٩٧,٦
وبنسوك تجسارية	٣٨٧,٨	٣٥٤,٤	٣١٨,٩	٢٨٥,٦	٢٣٧,٦	٢٠٢,٨	١٦٦,٤	١٣٩,٦
حسب نوعية الدين								
دول مصدرة صافية البترول	١٦٤,٣	١٥٤,٩	١٤٧,٧	١٢٥,٤	٩٥,٤	٧٩,٣	٦٨,٤	٥٩,٧
دول مستوردة صافية البترول	٥٤٦,٩	٥١٣,٧	٤٨٥,٧	٤٣٤,٢	٣٧٩,٨	٣١٥,٩	٢٦٥,٩	٢٢٠,٧

المصدر : IMF, World Economic Outlook, 1984, Table 35, p. 205.

اقسام الديون :

(أ) ديون قصيرة الأجل وديون طويلة الأجل :

يمكن تقسيم الديون من ناحية طولها الى ديون قصيرة الأجل Short term debts وديون طويلة الأجل Long term debts ونعنى بالديون قصيرة الأجل أنها مقترضة من البنوك التجارية وتستحق الدفع في فترة أقصاها سنة . وقد تجدد هذه القروض to be rolled over وقد ترفض البنوك تجديدها . وتتميز هذه القروض بارتفاع تكاليفها . ولذلك فإنه يتعين على الدولة النامية الا تلجأ الى هذا النوع من القروض الا في أضيق الحدود ولفترات محدودة فقط .

ويبين جدول « (أ) » أن الديون قصيرة الأجل زادت من ٤٣٢ بليون دولار عام ١٩٧٧ الى حوالي ١٠٢٢ بليون دولار عام ١٩٨٣ ، الا أنه ينتظر أن تكون قد انخفضت الى ٨٨٢ بليون دولار عام ١٩٨٤ . أما من ناحية أهميتها النسبية في اجمالي الديون فقد كانت ١٥٤٪ عام ١٩٧٧ الا أنها ارتفعت الى ١٨٪ عام ١٩٨١ ثم عادت وانخفضت في الأهمية الى ١٥٣٪ عام ١٩٨٣ . وينتظر أن تكون قد انخفضت الى ١٢٤٪ فقط عام ١٩٨٤ . ولاشك أن هذا التطور من شأنه أن يخفف من حدة مديونية البلدان النامية .

ويلاحظ أن مصر كانت مثقلة بهذا النوع من الديون في بداية السبعينيات وقد أمكنها استبدال هذا النوع من القروض بقروض متوسطة وطويلة الأجل خلال النصف الثاني من السبعينيات مما خفف من عبء المديونية الخارجية على الاقتصاد المصرى .

أما الديون متوسطة وطويلة الأجل فإنها الديون الواجبة السداد خلال عدة سنوات تتراوح بين ٥ - ٧ سنوات في حالة القروض الخاصة بالبنوك التجارية . الا أنها تتجاوز ذلك بكثير في حالة الديون المقدمة من قبل الحكومات وصناديق التنمية العربية والاقليمية والبنك الاسلامى وصندوق الأوبك . وهى ديون تتميز بقلّة تكلفتها عن الديون التجارية . وفي مثل هذا النوع من القروض فإن هناك فترة سماح grace period (٣ سنوات أو أكثر) لا يدفع خلالها أصل الدين . وقد كان نصيب هذه الديون حوالي ٨٥٪ عام ١٩٧٧ وكذلك عام ١٩٨٣ - الا أن نصيبها ينتظر أن يكون قد ارتفع الى حوالي ٨٨٪ عام ١٩٨٤ . ومن شأن ذلك أن يساعد في تخفيف حدة المديونية الواقعة على البلدان النامية .

(ب) ديون رسمية وديون خاصة (أو تجارية) :

يمكن تقسيم الديون كذلك على أساس معيار الجهة المانحة للقرض . وفي هذا الصدد تعرف الديون الرسمية بأنها الديون التى تقوم بتقديمها

الحكومات والمؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وصناديق التنمية المختلفة سواء الإقليمية أم الدولية . وتتميز هذه القروض بأنها قروض ميسرة وذلك على النحو التالي :

- ١ - طول مدة القرض .
- ٢ - وجود فترة سماح مناسبة .
- ٣ - انخفاض معدل الفائدة وأحيانا تكون فائدة رمزية .

ويرحب دائما بهذا النوع من القروض والتي وان كانت قروضا مقيدة tied-up loans بمعنى انها تستخدم في الانفاق على مشروعات محددة ويتم شراء كل شيء من داخل الدول المانحة للقرض - الا أنها لا تمثل عبئا كبيرا على الدول المدينة وخاصة الدول الفقيرة في العالم .

اما الديون الخارجية أو الخاصة فهي الديون المقدمة من البنوك التجارية وشروطها عادة قاسية وذلك من النواحي الثلاث المذكورة سابقا وهي :

- ١ - انخفاض مدة القروض والتي تتراوح عادة بين ٥ - ٧ سنوات .
- ٢ - انخفاض فترة السماح والتي تتراوح عادة بين ١ - ٣ سنوات .
- ٣ - ارتفاع أسعار الفائدة وهي مرتبطة بأسعار الفائدة في لندن وهي المعروفة اختصارا باصطلاح « ليبور » Libor وهذه الفائدة خاضعة للتقلب باستمرار وذلك طبقا لظروف العرض من الاموال والطلب عليها .

وقد ازداد دور البنوك الدولية في منح القروض وذلك خلال السبعينيات بعد تكديس الاموال من فوائد دول الأوبك . وسميت هذه الفوائض بالدولارات البترولية Petrodollars وقد اتسع نطاق سوق العملات الأوروبية Eurodollars بصورة كبيرة ، وأخذت البنوك تتنافس فيما بينها لتقديم القروض الى الدول المختلفة (١) .

ويوضح جدول (١) أن الديون الرسمية (المقدمة من الحكومات والمؤسسات المالية الدولية) قد ازدادت من ٩٧٦ بليون دولار عام ١٩٧٧ (٤١٪ من اجمالي الديون طويلة الأجل) الى حوالي ٢١٢ بليون دولار

(١) للتعرف على شيء من التفصيل عن « سوق العملات الأوروبية » راجع مؤلفنا الوجيز في التطور الاقتصادي ، الاسكندرية ، ١٩٨٢ ، صفحات ١٧٩ - ١٨٤ .

عام ١٩٨٣ (٣٧٤٪) . وينتظر أن يكون قد وصل الى ٢٣٥ بليون دولار عام ١٩٨٤ (٣٧٧٪) . ويلاحظ أن حجم هذه الأموال في السنة الأخيرة قد وصل الى ٢٤ مرة من حجم هذه الأموال في عام ١٩٧٧ . أما بالنسبة للقروض التجارية أو الخاصة فقد ازدادت من ١٣٩٦ بليون دولار عام ١٩٧٧ الى ٣٥٤ بليون دولار عام ١٩٨٣ . وينتظر أن تكون قد وصلت الى ٣٨٧٨ بليون دولار عام ١٩٨٤ . أى أن حجم هذه الأموال في السنة الأخيرة يصل الى ٢٨ مرة من حجم هذه الأموال في عام ١٩٧٧ .

مدى ضخامة الديون الخارجية :

رأينا فيما تقدم التزايد المستمر في رقم المديونية الخارجية للدول النامية خلال السبعينيات . ولكنه ينبغي معرفة ما إذا كانت الديون الخارجية مازالت في الحدود الطبيعية الممكن أن يتحملها الاقتصاد القومى ، أم أنها دخلت في مرحلة الخطر أى أصبحت من الارتفاع بشكل يصعب معه الوفاء بها في المستقبل . ولمعرفة ذلك يجب أن تنسب مديونية الدولة الخارجية الى كل من حصة الصادرات من السلع والخدمات وكذلك الناتج المحلى الإجمالى GDP . ويتضح ذلك بوضوح من جدول (٢) اذ يبين الجدول أن اجمالى الديون كنسبة من الصادرات الخاصة بالدول النامية غير البترولية وصلت الى ١٢٦٪ عام ١٩٧٧ ثم ارتفعت الى حوالى ١٢٨٪ عام ١٩٧٨ الا أنها انخفضت بعد ذلك في عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ثم أخذت في الارتفاع بعد ذلك بشكل كبير . حيث وصلت الى ١٤٤٪ عام ١٩٨٢ ثم الى حوالى ١٥٠٪ عام ١٩٨٣ . ويرجع ذلك أساسا الى الركود الاقتصادى العالمى الشديد خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٢ وما ترتب عليه من انخفاض حجم التجارة العالمية فضلا عن اغلاق الأسواق أمام منتجات البلدان النامية واتجاه معدلات الاستبدال الدولى (شروط التجارة) لصالح البلدان الصناعية . هذا في الوقت الذى استمرت فيه أعباء المديونية الخارجية على حالها . أما في عام ١٩٨٤ فإنه يتوقع أن تكون نسبة الديون الخارجية الى اجمالى حصة الصادرات قد وصلت الى حوالى ١٤٥٪ وذلك نظرا لتوقع زيادة حصة الصادرات بفعل زيادة النشاط الاقتصادى العالمى .

أما بالنسبة لكبار الدول المدينة (٢٥ دولة) فإن نسبة القروض الى حصة الصادرات كانت أكبر من المتوسط الخاص بأجمالى الدول النامية . ويرجع ذلك أساسا الى ضخامة قروض هذه البلاد . والتي كانت تقتصر كثيرا خلال السبعينيات على أساس أن لديها موارد اقتصادية ضخمة تسعى الى استغلالها مثل البترول (كما هو الحال في المكسيك وفنزويلا ونيجيريا) والغاز (الجزائر) والحديد والبتروكيماويات في الأراضى الشاسعة (البرازيل والأرجنتين) . ولكن طول الركود الاقتصادى العالمى وضعف التجارة العالمية أدى الى تقلص القدرة التصديرية لهذه البلاد . ومن ثم ارتفعت نسبة الديون الى حصة الصادرات من ١٥٠٪

عام ١٩٨١ الى ١٨٢٪ عام ١٩٨٢ ثم الى حوالى ١٩٤٪ عام ١٩٨٣ .
الا أن هذه النسبة يحتمل أن تكون قد انخفضت قليلا عام ١٩٨٤ نظرا
لتحسن الأوضاع الاقتصادية العالمية وكذلك لاتساع هذه الدول برامج
للاصلاح الاقتصادى وفقا لتوصيات صندوق النقد الدولى .

خدمة الديون : Debt-Service

تعرف خدمة الديون بأنها مقدار الفائدة والقسط من أصل الدين الذى
يتم دفعهما سنويا . ولما كانت هذه الأعباء يفترض أن تدفع من حصيله
الصادرات من السلع والخدمات فانه يتم نسبة مقدار خدمة الدين الى
حصيله هذه الصادرات .

وكلما زادت النسبة (أو المعدل) كلما أصبح من المتعذر الوفاء بالفوائد
والاقساط فى مواعيدها المحددة فى اتفاقيات القروض . ولعل المشاكل
التي تواجه الكثير من الدول النامية فى الوقت الحاضر ترجع الى ضخامة
أعباء خدمة الديون بالنسبة لحصيله البلاد المدينة من العملات الأجنبية .

جدول (٢)
الديون الخارجية كنسبة من حصيلة الصادرات والناجح المحلى الاجمالى
للدول النامية غير البترولية (نسبة مئوية)

٨٤	٨٣	٨٢	٨١	٨٠	٧٩	٧٨	٧٧
١٤٤٥٧	١٤٩٥٥	١٤٤٥١	١٢٢٠٥	١١١١٢	١١٧٠٢	١٢٧٠٧	١٢٦٠١
١٤٤٥٧	١٤٩٥٥	١٤٤٥١	١٢٢٠٥	١١١١٢	١١٧٠٢	١٢٧٠٧	١٢٦٠١
١٨٧٠٠	١٩٤٥٤	١٨٢٠٣	١٥٠٠١	١٣٣٠٢	١٣٣٠٤	١٦٢٠٩	١٥٢٠٠
١١٦٠٦	١٢٢٠٣	١٢١٠٧	١٠١٠٣	٩٤٠٦	٩٨٠١	١٠٤٠٥	١٠٢٠٤
١٤٧٠٠	١٤٨٠٩	١٤٦٠٥	١٣٢٠٣	١٣٤٠٨	١٤٦٠٠	١٦٢٠٦	١٦٤٠٤
٣٧٥٥	٣٦٠٧	٣٢٥٥	٢٧٠١	٢٢٠٩	٦٣٠٣	٢٤٠١	٢٢٠٧
٤٤٠٣	٤٢٥٥	٣٦٠٧	٣٠٠٧	٢٧٠٨	٢٨٠٢	٢٩٠١	٢٧٠٦
٤٥٠٣	٤٣٠٢	٣٦٠٠	٢٩٠١	٢٥٠٦	٢٤٠٥	٢٥٠٥	٢٤٠٦
١٥٠٦	١٥٠٧	١٥٠٣	١٣٠٨	١٢٠٧	١٢٠٩	١٣٠١	١٤٠٠

الديون الخارجية كنسبة من الصادرات من السلع والخدمات :

الدين الخارجى كنسبة من النائج المحلى الاجمالى :

(١) اجمالى الدول النامية يشمل الدول النامية غير البترولية فقط .

(٢) كيار الدول المدينة تشمل إلى ٢٥ دولة من كبرى الدول النامية المدينة فى العالم .

المصدر : IMF World Economic outlook 1984, table 36, p. 206.

ويوضح جدول (٢) أن معدل خدمة الديون بالنسبة للدول النامية غير البترولية زاد من حوالى ١٥ ٪ عام ١٩٧٧ الى حوالى ١٧ ٪ عام ١٩٨٠ وهى تعتبر زيادة معقولة الا انه عاد وارتفع بشكل سريع الى حوالى ٢٥ ٪ عام ١٩٨٢ . وهذا يرجع أساسا الى ما يلى :

١ - الارتفاع الشديد فى أسعار الفائدة العالمية (٢) .

٢ - زيادة نسبة القروض التى تم اقتراضها على أسس تجارية .

٣ - بطء معدل نمو حصيللة الصادرات ان لم يكن انخفاضها بسبب الركود الاقتصادى العالى . ولكن معدل خدمة الدين عاد وانخفض الى حوالى ٢٢ ٪ عام ١٩٨٣ وذلك نتيجة لاعادة جدولة بعض ديون البلدان النامية . وينتظر أن يكون قد انخفض بشكل طفيف الى ٢١ ٪ عام ١٩٨٤ . ويرتفع معدل خدمة الدين عادة بالنسبة لكبار الدول المدينة وذلك لأن نسبة أكبر من ديونها هى من الديون التجارية التى تتميز بارتفاع أسعار الفائدة عليها .

أما بالنسبة للدول منخفضة الدخل فان نسبة خدمة الدين تتميز بالانخفاض فقد كانت فى حدود ١٠ ٪ عام ١٩٨٠ وارتفعت الى أقل من ١٣ ٪ عام ١٩٨١ وإلى أقل من ١٥ ٪ عام ١٩٨٢ وينتظر أن تكون قد انخفضت مجددا الى أقل من ١٣ ٪ عام ١٩٨٤ .

ويرجع انخفاض معدل خدمة الدين بالنسبة لهذه المجموعة من الدول الى اعتماد هذه الدول بصفة خاصة على القروض الرسمية (المقدمة من الحكومات والمؤسسات المالية الدولية) وهى المعروفة باعتدال شروطها من ناحية الفوائد وطول مدة القروض وطول فترة السماح .

وبالنسبة للمناطق الجغرافية المختلفة فيلاحظ أن معدل خدمة الدين فى عام ١٩٨٣ قد وصل الى أقصاه فى دول أمريكا اللاتينية (٤٤ ٪) ، بينما كان المعدل ٢٥ ٪ للدول الأمريكية و ١١ ٪ فقط للدول الآسيوية .

(٢) فى تفصيل أكثر عن تطورات أسعار الفائدة وأثر ذلك على الاقتصاد العالى راجع كتابنا « دراسات فى التطور الاقتصادى فى البلدان الصناعية والنامية ومصر » الاسكندرية ، ١٩٨٥ ، صفحات ٢٤٠ - ٢٤٢ .

ثانيا - اسباب تفاقم مشكلة الديون الخارجية :

ترجع اسباب تفاقم مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية وخاصة الدول غير البترولية الى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية وسوف نحاول أن نعرض بشيء من التفصيل لهذه العوامل على النحو التالي :

العوامل الداخلية : ومن أهمها ما يلي :

١ - سوء الادارة الاقتصادية : تعاني البلدان النامية بصفة عامة من ظاهرة خطيرة وهي سوء الادارة الاقتصادية . وقد تعرض تقرير التنمية الدولي الذي أصدره البنك الدولي عام ١٩٨٣ بتفصيل كبير الى هذه الظاهرة الخطيرة . والتي تؤدي في النهاية الى انخفاض الأداء الاقتصادي للدول النامية وضياع جهود التنمية ومن ثم انخفاض انتاجية القروض والمعونات التي يتم الحصول عليها من الخارج . وتعتبر ظواهر البيروقراطية الحكومية وتخوف المسؤولين من تحمل المسؤولية وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب ، هذا فضلا عن الرشوة والفساد وهي من أخطر المشاكل التي تواجه عملية التنمية في البلدان النامية .

٢ - انخفاض معدل الادخار : من المعروف أن عملية التنمية الاقتصادية المعقولة تحتاج الى استثمارات سنوية في حدود ٢٠ - ٢٥ ٪ من الناتج القومي . ولما كانت معدلات الادخار تقل كثيرا عن ذلك وتصل في حالة مصر الى حوالي ١٢ ٪ سنويا ، فانه يتعين اقتراض الفرق من الخارج . وبمرور الوقت فان الديون الخارجية تتراكم سنة بعد أخرى الى أن تصل الى ما وصلنا اليه الآن في الكثير من البلدان النامية .

٣ - سوء ادارة الدين الخارجي : ونعني بذلك قيام الأجهزة المختلفة في الدولة بالاقتراض بدون أن يكون لديها تنسيق كامل مما يؤدي في نهاية الأمر الى التورط في قروض تفوق الاحتياجات الخاصة بالدولة . وأوضح دليل على ذلك هو صعوبة معرفة رقم الدين الخارجي بالنسبة لبعض الدول ، كذلك قد يذكر عدة أرقام من جهات رسمية في نفس البلد الواحد وكل رقم يختلف عن الآخر . يضاف الى ذلك عدم وجود جدول زمني مناسب للوفاء بأقساط هذه الديون أي أن عملية الاقتراض تصبح منفصلة عن عملية خدمة الديون الخارجية . وأخيرا قد تكون شروط الاقتراض غير مناسبة .

اذ أن المسؤولين في بعض الدول النامية قد يتجهون الى الاقتراض من مصادر مكلفة مثل البنوك التجارية وذلك قبل استنفاد امكانيات الاقتراض من صناديق التنمية مثل صناديق التنمية العربية والاسلامية وغيرها . والخلاصة أن الدولة بعد مرور عدة سنوات تواجه بوجود جبل من الديون يصبح من الصعب عليها الوفاء بها .

العوامل الخارجية :

ومن أهمها ما يلي :

١ - انخفاض معونات البلدان الصناعية : يلاحظ أن البلاد الصناعية قد أخذت تقلل من نسبة ما تعطيه من دخولها القومية الى البلدان النامية في صورة قروض ميسرة . ويتضح ذلك من الجدول التالي :

١٩٦٠ ٦٥ ٧٠ ٧٥ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣

قيمة القروض

مقومة بقيمة الدولار

الثابتة لعام

١٩٨٠ (بليون دولار) ١٦,٤ ٢٠,٢ ١٨,٢ ٢١,٦ ٢٤,١ ٢٤,٩ ٢٧,٣ ٢٥,٨ ٢٨,٣ ٢٧,٤

كنسبة من الناتج المحلي

الإجمالي

٥١, ٤٩, ٣٤, ٣٦, ٣٥, ٣٥, ٣٨, ٣٥, ٣٨, ٣٧,

ملحوظة :

تشمل الدول الصناعية المتقدمة في مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وهي تشمل ١٧ دولة من اجمالي عدد الدول البالغ ٢٤ دولة .

المصدر : World Bank, World Development Report 1984, Table 18, p. 252.

ويلاحظ أنه على الرغم من ازدياد المعونات بشكل مطلق إلا أن ما تمنحه هذه البلاد من قروض كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى قد انخفض بشكل واضح عن الوضع فى الستينيات .

ويلاحظ أن نصيب الولايات المتحدة قد انخفض بصورة أكثر من أى بلد آخر من دول المجموعة. إذ انخفض نصيبها من ١٥٣٪ عام ١٩٦٠ الى ٢٠٪ فقط عام ١٩٨١ وارتفع الى ٢٧٪ عام ١٩٨٢ . وترجع الدول الصناعية أسباب تقاعسها عن مساعدة البلدان النامية الى سوء الأحوال الاقتصادية فيها ، هذا فضلا عن الركود الاقتصادى الشديد الذى اجتاحت هذه البلاد خلال الأعوام ١٩٧٩ - ١٩٨٢ . إلا أنه مهما كانت الأسباب فإنه لا يصح أبدا أن تتخلى البلدان الصناعية عن مسؤولياتها فى مساعدته دول العالم الثالث .

٢ - زيادة الاعتماد على القروض التجارية : ازدادت نسبة الاقتراض من البنوك التجارية - وخاصة بالنسبة لكبار الدول المدينة - منذ أواخر الستينيات وبداية السبعينيات .

وبالنسبة للديون طويلة الأجل فقد بلغت نسبة هذه الديون المقدمة من المصادر الخاصة أو التجارية ٥٣٪ عام ١٩٨٣ بينما كانت هذه النسبة أقل من ٤٧٪ عام ١٩٧٣ . وفى المقابل فقد انخفضت القروض المقدمة من المصادر الرسمية (الحكومات والمؤسسات المالية الدولية) من ٣٩٢٪ عام ١٩٧٣ الى ٣١٪ فقط عام ١٩٨١ ويتوقع أن تكون قد ارتفعت الى ٣٣٪ عام ١٩٨٣ (٤) . وعلى ذلك فإن تضائل المبالغ المقدمة من الجهات الرسمية - فى الوقت الذى زادت فيه احتياجات البلاد النامية خلال السبعينيات - دفع هذه البلاد الى الاعتماد بصورة متزايدة على القروض من المصادر التجارية أو الخاصة . وقد كانت نسبة الاقتراض طويل الأجل من هذه المصادر لكبار الدول المدينة تزيد بمعدل يفوق ٣٠٪ سنويا خلال الفترة ٦٧ - ١٩٧٣ . واستمر هذا الاتجاه فى الزيادة خلال السبعينيات عندما زادت ودائع الدول النفطية بصورة كبيرة لدى البنوك الأوربية والأمريكية . وأصبحت هذه البنوك تتسابق فيما بينها لتقديم القروض الى الدول ذات العجز فى موازين مدفوعاتها . وقد كانت القروض التجارية تزيد بنسبة ٢٥٪ سنويا فى المتوسط خلال الفترة ٧٤ - ١٩٨٣ وقد ارتفعت النسبة الى ٢٧٪ لكبار الدول المدينة . هذا فى الوقت الذى زاد فيه اجمالى القروض (تجارية ورسمية) بنسبة ١٧٪ سنويا والاستثمارات المباشرة بنسبة ١١٪ سنويا خلال الفترة المذكورة .

٣ - ارتفاع نصيب الديون ذات الفوائد المنخفضة :

أخذت البنوك العالمية بنظام أسعار الفوائد المتغيرة والتي تحدد على أساس أسعار الفائدة بين البنوك في لندن والمعروفة اختصاراً باسم « ليبور » Libor وقد أخذت أسعار الفائدة المتغيرة في الارتفاع بصورة مضطربة خلال السبعينيات حتى وصلت الى ما يقرب من ٢٠٪ . وقد ازداد نصيب الديون ذات الفوائد المتغيرة من ٧٪ من اجمالي الديون عام ١٩٧٢ الى ٣٧٪ عام ١٩٨٢ . وقد ارتفعت النسبة بصورة أكبر بالنسبة لكبار الدول المدينة (٢٥ دولة) حيث وصلت النسبة الى ٤٢٪ في السنة المذكورة . وتراوح نصيب هذا القروض بين ١٪ و ٤٪ اجمالي الديون الخاصة بدول أمريكا اللاتينية . وفي ظل سعر الفائدة المرتفع فان عبء خدمة الدين أصبح كبيراً بالنسبة للبلدان النامية . ويتضح ذلك بالنظر الى أرقام خدمة الدين والتي تشتمل على مدفوعات الفوائد ومدفوعات من أصل الدين . اذ يلاحظ انه خلال السنوات الأولى من السبعينيات كانت نسبة الفوائد في خدمة الدين نسبة بسيطة بينما النسبة الكبرى خاصة بسداد أصل الدين . ولكن مع مرور الوقت أخذت نسبة الفوائد في التصاعد بصورة سريعة . وفي عام ١٩٨٠ أصبحت الأموال المدفوعة لسداد الفوائد كنسبة من حصيله الصادرات تفوق الأموال المدفوعة لسداد أصل الدين (٥) .

٤ - ازدياد نصيب الديون قصيرة الأجل :

تعرف الديون قصيرة الأجل بأنها ديون من البنوك التجارية تستحق السداد في فترة أقصاها سنة وقد تجدد roll over أو قد ترفض البنوك تجديدها وتطلب الوفاء بها على جناح السرعة مما يعرض الدولة الى مشاكل قلة السيولة . وتتميز بارتفاع أسعار الفائدة عليها وتدفع كلها دفعة واحدة وبدون فترة سماح . اذا من جميع النواحي هي ديون ذات شروط ثقيلة ويجب على الدول ألا تلجأ اليها الا في أضيق الحدود ، واذا أمكن تجنبها فيكون ذلك خيراً . وقد كانت مصر محملة بالكثير من الديون قصيرة الأجل خلال النصف الأول من السبعينيات وقد نجحت بعد ذلك في استبدال هذه الديون بديون طويلة الأجل ذات شروط ميسرة من المصادر الرسمية السابق الإشارة اليها . وبالنسبة لدول العالم النامي غير البترولية فيلاحظ أن نصيب هذه القروض في اجمالي القروض قد ارتفع من ١١٪ عام ١٩٧٤ الى ٢٠٪ عام ١٩٨٢ . الا أن هذا الرقم قد انخفض الى ١٥٪ عام ١٩٨٣ وينتظر أن يكون قد انخفض مجدداً الى ١٢٪ عام ١٩٨٤ .

ويرجع هذا الانخفاض الى دمج القروض قصيرة الاجل في الديون طويلة الاجل الخاصة بالبنوك التجارية وذلك نتيجة لعملية اعادة جداوله هذه الديون بالنسبة للدول المتعثرة . وبالنسبة لكبار الدول المدينة فان

(٥) راجع النسب التفصيلية في تقرير صندوق النقد الدولي

نسبة القروض قصيرة الأجل كانت أعلى اذ وصلت الى $\frac{1}{3}$ ٢٤٪ عام ١٩٨٢ ثم انخفضت الى ٢٠٪ عام ١٩٨٣ وذلك بالمقارنة بنسبة ١٥٪ فقط عام ١٩٧٤ .

ثالثا : علاج المشكلة

ان تفاهم مشكلة الديون قد دفع الكثير من الكتاب وكذلك المؤسسات المالية الدولية والحكومات الى ضرورة البحث عن حلول لهذه المشكلة وذلك بهدف التخفيف من حدتها . وسوف نستعرض فيما يلي أهم المقترحات التي نعتقد أن من شأنها تسوية مشكلة ديون البلدان النامية . وتتراوح هذه المقترحات من مقترحات تتعلق بالدول النامية ذاتها وأخرى أهم تتعلق بالدول الصناعية والمؤسسات المالية . وبعض هذه المقترحات يمكن تنفيذها في الفترة القصيرة وبعضها يحتاج الى وقت أطول لتنفيذه وذلك في حالة توافر النية لتنفيذ هذه المقترحات .

وكذلك فان بعض المقترحات يجري بالفعل تنفيذها وأخرى يتم دراستها اما البعض الآخر فلا يلتقى اى اهتمام من جانب الدول الصناعية وهي صاحبة الدور الرئيسي في توجيه اقتصاديات العالم . وفيما يلي أهم هذه المقترحات .

١ - اعادة جدولة الديون (٦) Rescheduling يقصد باعادة الجدولة وضع جدول جديد للوفاء بالدين . وقد تغطي اعادة الجدولة اصل الدين وحده قد تغطي أصل الدين والفوائد وذلك عن مدفوعات خدمة الدين التي يتعين القيام بها خلال فترة زمنية محددة هي في العادة سنة ولكن قد تكون أطول من سنة في حالات معينة . والدين الذي تتم اعادة جدولته قد يشتمل على فترة سماح . لا يدفع خلالها أصل الدين وعلى جدول زمني جديد لدفع أصل الدين - ويتم عادة اعادة جدولة من ٨٠ - ٩٠٪ من أصل الدين فقط . وسوف نضرب مثلا لذلك . فلو كان هناك مدفوعات يجب أن تتم خلال عام ١٩٨٥ لاحدى الدول المدينة ومقدار هذه الاموال ٢٠٠ مليون دولار . ولو فرضنا أن الدولة قد نجحت في الاتفاق مع الدائنين على اعادة جدولة ٨٠٪ من هذا الدين ، وأن تكون هناك فترة سماح قدرها ٣ سنوات ، وأن يتم دفع أصل الدين خلال فترة ٥ سنوات . وهذا يعنى ان المبلغ الذي كان ينبغي أن يدفع عام ١٩٨٥ وقدره ٢٠٠ مليون دولار قد تم دفع ٤٠ مليون غورا والباقي (١٦٠ مليون) تم تأجيل دفعه لمدة ثلاث

IMF, Debt Rescheduling ;

(٦)

What does it mean ? in IMF, External Debt in Perspective, OPC : IMF, World outlook 1984, p. 65 - 67.

سنوات ثم يتم الدفع بعد ذلك على خمسة أقساط . أى ان يبدأ الدفع على أساس ٣٢ مليون دولار سنويا | يضاف إليها الفوائد (ابتداء من عام ١٩٨٨ وإلى عام ١٩٩٣ . أى أن إعادة الجدولة لا تعنى فقط تأجيل دفع الدين ولكن تعنى أيضا دفعه على فترة زمنية أطول بحيث يقل عبء خدمة الدين الواقع على الدولة المدينة في عام واحد . ويتعين على الدولة المدينة أن تدفع فوائد على مبلغ الأموال التي تمت إعادة جدولتها وحتى يتم الوفاء بالدين بالكامل .

وقد جرى في السنوات الأخيرة إعادة جدولة الديون الخاصة ببعض الدول النامية ، بعضها من كبار الدول المدينة وبعضها الآخر من صغار هذه الدول . وقد كان عدد هذه الدول ٤ سنويا في خلال الفترة ٧٤ - ١٩٧٨ إلا أن عدد الدول التي تمت إعادة جدولة ديونها قد ازداد إلى ٩ دول سنويا خلال الفترة ٧٨ - ١٩٨٢ . كذلك ازداد حجم الأموال المطلوب إعادة جدولتها من ١ ١/٢ بليون دولار سنويا في الفترة الأولى إلى ١ ١/٢ بليون دولار سنويا في الفترة الثانية . كذلك فإن عدد الدول التي يتم إعادة جدولة ديونها وكذلك حجم الديون التي يتم إعادة جدولتها قد أخذ في الزيادة بعد ذلك . ففي عام ١٩٨٣ قدر عدد الدول المدينة التي نجحت في إعادة جدولتها ديونها أو مازلات تتفاوض في سبيل ذلك سواء مع البنوك التجارية أو مؤسسات مالية رسمية بعدد ٣٠ دولة . وتشتمل ٥ من أكبر عشر دول مدينة في العالم . وتشتمل أيضا على ١١ دولة مدينة من بين كبرى الدول المدينة في العالم (٢٥ دولة) . وبلغت جملة ديونها (أى الاحدى عشرة دولة) حوالى ٤٠٠ بليون دولار بنهاية عام ١٩٨٣ وهو ما يتجاوز نصف ديون البلدان النامية .

وقد أدت إعادة الجدولة إلى انخفاض مقدار خدمة الدين للدول غير البترولية بمقدار ٨ بلايين دولار عام ١٩٨٢ وبمبلغ ١٩ بليون دولار عام ١٩٨٣ . وتعادل هذه الأرقام ٢٪ و ٤٪ على التوالي من صادرات هذه البلاد من السلع والخدمات . وينتظر أن يكون هذا الرقم قد بلغ ٢٠ بليون دولار عام ١٩٨٤ . وقد كان الأثر الإيجابي لإعادة الجدولة أكبر بالنسبة لكبار الدول المدينة . فمثلا بالنسبة للبرازيل كانت نسبة الانخفاض في خدمة الدين نتيجة لإعادة الجدولة مساوية ٤٠٪ من حصيلة الصادرات عام ١٩٨٣ ، وبلغت النسبة ٣٣٪ بالنسبة للمكسيك في السنة المذكورة . وكلاهما من كبرى البلاد المدينة في العالم (٧) .

٢ - التوسع في منح المعونات والقروض الميسرة من جانب الدول الصناعية .

وقد سبق أن بينا أن الأهمية النسبية لهذه المعونات قد أخذت في الانخفاض خلال السبعينيات مما تسبب جزئيا في دفع البلاد النامية الى الاقتراض من البنوك التجارية بشروط صعبة .

٣ - التنازل عن جزء من الديون وخاصة الديون المقدمة من حكومات الدول الصناعية . فمن المعروف أن الديون الحكومية تقدم للدول الصديقة أى لتحقيق كسب سياسى . وعلى ذلك فإن استمرار هذا الكسب السياسى يقتضى أن تكون الدول الصناعية أكثر سخاءا وذلك بالتنازل عن ديونها أو معظم ديونها المقدمة الى البلاد النامية . وكذلك تقديم هذه القروض بدون فوائد .

٤ - قيام البنوك بالاشتراك في رؤوس أموال المشروعات التى قامت بتمويلها . وذلك لأنه من ناحية سوف يصعب على البلاد النامية الوفاء بديونها بالكامل لهذه البنوك . ومن ثم فانه من الأيد للبنوك ان تضمن حقوقها بالمشاركة في رؤوس أموال المشروعات التى قامت بتمويلها . ومن ناحية أخرى فإن هذا الاجراء من شأنه ان يحسن من الوضع المالى لهذه المشروعات مما يساعد على تحسن أدائها والاقبال من مشاكلها .

٥ - وضع نظام اقتصادى عالمى جديد New Economic Order وهذا مطلب تنادى به الدول النامية منذ مدة طويلة . وقد وضعت التفصيلات الخاصة بهذا النظام في الحوار بين الشمال والجنوب وفي المنتديات الدولية المختلفة وفي كتابات المفكرين المتعاطفين مع الدول النامية . ويهدف هذا النظام الى اعطاء الدول النامية نصيبا أكبر في التجارة العالمية ، وتحقيق درجة أكبر من النمو الاقتصادى في هذه الدول ، وتحقيق الاستقرار الاقتصادى العالمى ، واستقرار شئون النقد وأسعار الصرف وغير ذلك من الاجراءات التى تحقق لمواطنى الدول النامية حياة كريمة .

٦ - حسن ادارة الدين من جانب الدول المدينة (٨) :

طالما أن هناك مشاكل متزايدة تواجه الدول المدينة فانه يجب وضع سياسة لادارة الدين الخارجى وذلك لتجنب أو تقليل حدوث المشاكل التى تؤدى الى عدم قدرة الدول المدينة على الوفاء بخدمة ديونها . وعملية ادارة الدين تتضمن أساسا العناصر الآتية :

(١) معرفة حجم الدين الخارجى : ان معرفة حجم الدين الخارجى

(٨) Nicholas Hope and Thomas Klein, Issues in external debt management, in IMF, External Debt in perspective, 1983, p. 21 - 23 and Bahram Nowzad, Managing external debt, ibid, p. 8 - 11.

ومدفوعات خدمة الدين أولا بأول أمر هام بالنسبة لعملية عقد قروض جديدة وكذلك ادارة الدين القائم فعلا وكذلك وضع الاستراتيجيات الخاصة بالاقتراض من الخارج . ويلاحظ أنه من المشاكل التي تواجه الكثير من البلدان النامية أن الحسابات الخاصة بالديون الخارجية ليست على مستوى جيد بمعنى أن الديون الجديدة لا يتم ابلاغها أولا بأول الى الجهة المسؤولة عن الديون الخارجية . وذلك لأنه في بعض البلاد النامية تتمتع الهيئات المختلفة بدرجة كبيرة من الاستقلال الذاتي autonomy في عقد القروض الخارجية كذلك فان المعلومات الخاصة بانفاق الديون أو استخداماتها من قبل الهيئات الحكومية المستقلة قد لا تعطى الى الإدارة الخاصة بإدارة الدين الخارجى . وتزداد المشكلة تعقيدا في حالة وجود قدر كبير من الديون قصيرة الأجل ذات الفوائد المرتفعة ، وخاصة في حالة فشل الدولة المدينة في تجديد هذه القروض .

(ب) حجم الديون الواجب اقتراضه . ويتوقف ذلك أساسا على عاملين :

١ - كمية رأس المال الأجنبى التى يستطيع اقتصاد الدولة المقترضة أن يستوعبها بكفاءة وهذا ما يعرف بالقدرة على الاستيعاب absorptive capacity

٢ - كمية الديون الأجنبية التى تستطيع الدولة المدينة أن تقوم بخدمتها (أى دفع الأقساط والفوائد) دون مشاكل خاصة بميزان المدفوعات .

(ج) فنون الاقتراض Borrowing techniques ويعرف أيضا باستراتيجيات الاقتراض ونعنى بذلك قدرة الدولة على الاختيار بين المصادر المختلفة للأموال واختيار الحجم المطلوب من الأموال من المصادر المختلفة بالشكل الذى يحقق الحصول على الأموال بأفضل شروط ممكنة . أو اخف قدر ممكن من أعباء خدمة الديون على الاقتصاد القومى .

وبالنسبة للمشروع فان أفضل تركيبة mix من المصادر المختلفة للأموال هى التى يتوافر فيها الشروط الآتية :

١ - أعلى قدر ممكن من المنح التى لا ترد .

٢ - أدنى قدر ممكن من القروض التجارية .

Canberolled over

٣ - أعلى قدر من الأموال التى يمكن تجديد اقتراضها

٤ - الحد الأدنى من خدمة الدين خلال الخمس أو العشر سنوات الأولى من حياة المشروع .

رابعا - خاتمة البحث :

أصبحت مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية من المشكلات الكبرى التي تواجه هذه البلدان في الظروف الحاضرة . وقد أخذت حدة هذه المشكلة في التزايد خلال عقد السبعينيات حتى وصلت الديون الخارجية إلى أرقام فلكية لم يشهدها العالم من قبل . وقد تزامنت هذه المشكلة مع عدة مشكلات أخرى تواجهها البلدان النامية في الوقت ذاته مما جعل عملية حل هذه المشكلة أمرا كثير الصعوبة .

وقد تضافرت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية في ازدياد حدة مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية . فمما لا شك فيه أن سياسات البلدان النامية ذاتها الخاصة بسوء الإدارة الاقتصادية وانخفاض معدلات الادخار وازدياد معدلات الاستهلاك ، وسوء إدارة الدين الخارجي قد ساهمت في ازدياد حدة المشكلة . إلا أن الديون الخارجية قد لعبت الدور الأكبر في تعميق حدة المشكلة .

ومن هذه العوامل انخفاض معونات البلدان الصناعية المقدمة إلى الدول النامية مما دفع هذه البلاد إلى زيادة الاعتماد على القروض التجارية عالية التكلفة . كذلك فإن ادخال البنوك الدولية لنظام القروض ذات الفوائد المتغيرة خلال عقد السبعينيات واتجاه هذه الفوائد إلى الزيادة بصورة لم يسبق لها مثيل قد حمل الدول النامية بأعباء لا قبل لهم بها . كذلك أدت الأوضاع الاقتصادية العالية إلى ازدياد العجز في موازين العمليات الجارية لهذه الدول مما دفعها كذلك إلى ازدياد الاعتماد على القروض قصيرة الأجل ذات الشروط الباهظة .

وقد وصلت المديونية الخارجية للبلدان النامية إلى وضع اقتضى ضرورة البحث عن حلول لهذه المشكلة . وقد أخذت المنظمات الدولية - والحكومات والبنوك وغيرها تجتهد في سبيل البحث عن حلول لهذه المشكلة .

وبعض الحلول تهدف إلى تخفيف هذه المشكلة على الأقل في الأجل القصير وإن كانت لا تحل المشكلة نهائيا بل يمكن القول أنها تؤجلها ، ومن ذلك إعادة جدولة ديون البلدان المتعثرة . وهي دول نامية كثيرة . إلا أن الحلول الفعالة للمشكلة تقتضى قيام الدول الصناعية بتحمل مسؤولياتها بالتوسع في منح المعونات والقروض الميسرة ، وكذلك التنازل عن جزء من ديونها تجاه البلدان النامية وخاصة الفقيرة منها . وكذلك الأخذ بمبدأ تقديم القروض من جانب الحكومات بدون تقاضى فوائد على هذه القروض طالما أن القروض المقدمة هي من النوع المقيد والذي يترتب عليه حصول الدول الصناعية وكذلك مواطنيها على منافع كثيرة من هذه القروض .

ولكى تستطيع البنوك التجارية المقترضة ضمان حقوقها تجاه الدول المدينة فإنه يجب عليها قبول المشاركة في رؤوس أموال المشروعات التي

ساهمت في تمويلها ، وهذا الاقتراح نابع من اعتبارات عملية ، إذ أن هناك شكوكا كثيرة في استطاعة الكثير من البلدان النامية في الوفاء بديونها بالكامل الى هذه البنوك . وهذا ينطبق حتى على الدول المدينة الكبرى مثل البرازيل والمكسيك والأرجنتين .

وإذا أردنا علاجاً شافياً لمشاكل البلدان النامية ، وعدم اضطرارها للاعتماد مجدداً على الكثير من المعونات والقروض ووقوعها في أزمة دين شديدة من جديد ، فإنه ينبغي اصلاح النظام الاقتصادي العالمى بالشكل الذى يضمن للبلدان النامية نصيباً أكبر في التجارة العالمية وذلك مع تحقيق درجة كبيرة من الاستقرار في الأوضاع النقدية العالمية .

وأخيراً فإنه ينبغي على البلدان النامية ذاتها أن تحسن ادارة ديونها الخارجية بمعنى أن يكون لديها ادارة مركزية تتولى بكفاءة شديده القيام بعمليات الاقتراض الخارجى ، وعدم الاسراف في عقد القروض ، ومحاولة الاقتراض بأقل الشروط الممكنة وعدم الالتجاء الى القروض المكلفة إلا في أضيق الحدود ، ان من شأن الادارة الجيدة للديون الخارجية تفسادى نعثر البلدان النامية في خدمة ديونها . وذلك بشرط أساسى وهو قيام الدول الصناعية بالتزاماتها تجاه البلدان النامية المشار إليها سابقاً .

مراجع البحث :

أولا - مراجع باللغة العربية :

- ١ - د. محمد محروس اسماعيل « الوجيز في التطور الاقتصادي »
دار الجامعات المصرية - الاسكندرية ، ١٩٨٣ .

ثانيا - مراجع باللغة الانجليزية :

- 1 — Bahram Now zad, Manoging External Debt in Developing Countries, in IMF, External Debt in Perspective, Washington, 1983.
- 2 — E. Walter Robichek, Official Borrowing Abrood : Some reflections in IMF, ibid.
- 3 — IMF, World Economic Outlook, 1984.
- 4 — IMF, World Economic Outlook, 1983.
- 5 — Jorge Lozoya & A.K. Bhattacharya, The Financial Issues of the New International Economic Order, Pergamon, New York, 1980.
- 6 — Nichloas Hope & Thomas Klein, Issues in External Debt Nanogement, in IMF, External Debt in Perspective 1983.
- 7 — Paulo Neuhaus, Floating Interest Ratesand Developing Countries, in IMF, ibid.
- 8 — World Bank, World Development Report, 1984.